الباب الثانى

انجازات الجامعة العربية

في حديث الإنجاز يمكن للبعض أن يقسو على جامعة الدول العربية فيحرمها من أي إنجاز ذي قيمة، فاستقلال الدول العربية لم يُنجز بسبب جهود دبلوماسية للجامعة إنما صنعته حركات التحرر الوطني في الأقطار العربية، والإنجازات القليلة التي تمت في سعي العرب نحو تحقيق وحدتهم أنجزت خارج إطار الجامعة، وتسوية بعض النزاعات العربية-العربية تمت بجهود ثنائية أو من خلال آليات دولية، وجهود الجامعة في إقامة شبكة متكاملة لعلاقات العرب الإقليمية والدولية باءت عموماً بالفشل، ولم تقم الجامعة بدور يُذكر في حماية الأمن القومي العربي أو أمن الأقطار العربية فضلاً عن الإخفاق التام في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

هكذا يمكن بسهولة أن نرسم صورة شديدة القتامة لسجل إنجاز جامعة الدول العربية، غير أن هذه الصورة وإن تضمنت بعض الحقيقة أو كثيراً منها، ليست بالقطع صورة دقيقة، لأن القول بغياب الإنجاز على نحو مطلق

في سجل الجامعة ليس صحيحاً علماً بأن المقصود بالإنجاز في هذه الصفحات ليس حديث القرارات التي تبقى حبيسة السطور دون أن تجد سبيلها إلى حيز التنفيذ الفعلي، بمعنى أن إدانة العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني أو التأكيد على استعادة العراق لسيادته والحفاظ على وحدة شعبه وسلامة أراضيه أو إصدار كم هائل من وثائق التكامل الاقتصادي العربي وغير ذلك من المواقف اللفظية غير المصحوبة بقدرة على الفعل لا تُعد من قبيل الإنجاز وفقاً لهذا المنطق كذلك لا يدخل في باب الإنجاز تلك الأعمال غير المكتملة كإنشاء قيادة عسكرية عربية مشتركة في قمم عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ والاتفاق على مشروعات عربية مضادة للمشروعات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن في القمم ذاتها لأنها –أي القيادة العربية والمشروعات المضادة- لم تكمل تحقيق الهدف المرجو منها.

يبقى إذن أن المقصود بالإنجاز أفعال محددة تُرجمت إلى حقائق على أرض الواقع، وفي هذا السياق يمكننا أن نستشهد بأربعة أمثلة في مجالات الاستقلال والوحدة وحل المنازعات العربية-العربية والتعامل مع القوى الدولية:

ففي مجال السعي نحو تحقيق الاستقلال، وعلى الرغم من أن الحالة الفلسطينية هي أكبر إخفاق عربي في هذا الصدد، فإن الكيان الوطني

الفلسطيني المعاصر نشأ في إطار جامعة الدول العربية، فقد شهد عام١٩٦٤ انعقاد أول قمة عربية بدعوة من جمال عبد الناصر لمواجهة مشروعات إسرائيل الخاصة بتحويل مياه روافد نهر الأردن،وفي هذا المؤتمر اتخذ الملوك والرؤساء قراراً يتعلق بالكيان الفلسطيني نص على استمرار أحمد الشقيري ممثل فلسطين لدى جامعة الدول في اتصالاته بالدول الأعضاء والشعب الفلسطيني بغية الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطيني وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره وقام الشقيري بجولات وزيارات لمواقع التجمعات الفلسطينية وسعى إلى تشكيل كيان فلسطيني فعُقد المؤتمر الفلسطيني الأول في الفترة من٥/٢٨ إلى١٩٦٤/٦/٢،وافتتحه الملك حسين في القدس، وأقر النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية،واتخذ مجموعة قرارات أخرى تناولت الأمور السياسية والعسكرية والمالية، أهمها إقرار الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي للصندوق القومي الفلسطيني، وفتح معسكرات التدريب، وتشكيل كتائب فلسطينية عسكرية نظامية، وكتائب فدائية قادرة وفعالة، ورفع الشقيري تقريره إلى مؤتمر القمة العربي الثاني سبتمبر١٩٦٤ الذي قرر الترحيب بقيام منظمة التحرير الفلسطينية واعتمادها ممثلة للشعب الفلسطيني في تحمل مسئولية العمل لقضية فلسطين، والنهوض بواجبها على الصعيدين العربي والدولي، والموافقة على مبلغ مليون جنيه استرليني ميزانية

للعام الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية لغير الشئون العسكرية، على أن تؤديها الدول الأعضاء بنسبة حصصها في ميزانية الجامعة، وللدول الراغبة أن تساهم بأكثر من المبلغ المعين لها ولا يمكن التقليل من أثر الدعم الدبلوماسي الكامل الذي قدمته الجامعة للنضال الفلسطيني كما يتضح من قرار قمة الرباط١٩٧٤ بتأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على أية أرض فلسطينية يتم تحريرها، ولإضفاء العضوية الكاملة على وضع التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي يدعم مركزها دولياً، طلبت مصر في شهر مايو١٩٧٦ تصحيح وضعها في الجامعة العربية بالنسبة للعضوية غير الكاملة لفلسطين فيها، بقبول فلسطين تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية على قدم المساواة مع الدول العربية الأعضاء بكل ما يترتب على ذلك من حقوق وأوضاع ،وفي ١٩٧٦/٩/٩ أصبحت فلسطين عضواً كامل العضوية في جامعة الدول العربية حيث اتخذ مجلس الجامعة قراره الذي ينص على قبول فلسطين تمثلها منظمة التحرير الفلسطينية عضواً كامل العضوية فى جامعة الدول العربية.

لم تتوان جامعة الدول العربية عن اتخاذ الإجراءات وبذل الجهود اللازمة للحصول على اعتراف المجتمع الدولي بالحقوق الفلسطينية

وبالمنظمة فقد اتخذ مؤتمر قمة الرباط١٩٧٤ قراراً بشأن عرض قضية فلسطين على الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة تضمن النص أن يكون التمثيل العربي في تلك الدورة على أعلى مستوى ممكن بحضور الملك الحسن الثاني ملك المغرب رئيس مؤتمر القمة والرئيس اللبناني سليمان فرنجية ورئيس مجلس الجامعة في دورته القائمة آنذاك، وضمان ألا يقل التمثيل عن المستوى الوزاري، وبالفعل انتزع العرب من الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك الدورة قراراً يؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين وحقه في استعادة هذه الحقوق بكل الوسائل وفقاً لأهداف ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة، كما اتخذت الجمعية العامة قرارها في نوفمبر١٩٧٤ بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك في دوراتها وكل المؤتمرات الدولية التي تُعقد برعايتها وفي أعمالها بصفة مراقب ومن البديهي أن يكون لكل هذه الخطوات دورها في تعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على النضال من أجل استرداد حقوقه والدفاع عنها في المحافل الدولية

كذلك قدمت الجامعة العربية دعماً مادياً واضحاً للشعب الفلسطيني كما اتضح من قرارات القمم العربية في أعقاب انتفاضة الحجارة التي بدأت في ديسمبر١٩٨٧ وأعقاب انتفاضة الأقصى عام٢٠٠٠ وكلها قرارات خصصت مبالغ مالية يُعتد بها تُضخ من أجل دعم صمود الشعب الفلسطيني، ومن المؤكد على الرغم من عدم الالتزام الكامل بتلك

القرارات أنها لعبت دوراً يُعتد به في دعم قدرة الفلسطينيين على الصمود في وجه السياسات الإسرائيلية.

في مجال الوحدة يبدو الأمر مختلفاً، فلا يمكن أن ننسب للجامعة العربية أي دور عملي في إنجاز أية خطوة وحدة بين دولتين عربيتين كالوحدة المصرية-السورية ١٩٥٨-١٩٦١، والوحدة اليمنية١٩٩٠ أو أكثر كمجلس التعاون لدول الخليج العربية١٩٨١ لكن الموضوعية تقتضي الإشارة أولاً إلى أن مؤتمرات القمة العربية تتضمن محاولات نجحت في عدد من الحالات في استعادة التضامن العربي، وهي خطوة ضرورية للتوصل إلى مسعى الوحدة بعيد المدى وتجدر الإشارة إلى ما انبثق عن جامعة الدول العربية من منظومة متكاملة للمنظمات العربية المتخصصة تعمل في مجالات الثقافة والإعلام والتنمية إلخ، ولم تكن هذه المنظمات حتى الآن موضوعاً لدراسة جادة شاملة توضح تأثيرها على تحقيق التكامل العربي بمعناه الشامل، وقد تكونت في إطار تلك المنظمات نخبة عروبية التوجه تدافع عن التكامل العربي ومنظماته، ولا يمكن لنا أن نعرف على وجه التحديد كيف كانت العلاقة بين الدول العربية ستبدو في غياب تلك المنظمات، ولا يُعقل أن تكون جهود تلك المنظمات من أجل التكامل العربي قد ذهبت كلها سدىً، ومع ذلك فإن الحذر واجب بشأن تقييم الآثار التكاملية لتلك المنظمات، وهو تقييم لا يمكن أن يكتمل دون دراسات علمية جادة وشاملة أما تسوية النزاعات العربية-العربية وحلها

فيُلاحظ أن ثقة الأطراف العربية المتنازعة في الجامعة العربية كانت محدودة بدليل أنها لجأت في محاولة تسوية نزاعاتها إلى منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة أكثر مما لجأت إلى الجامعة العربية، ومن الواضح أن عدم الرضا عن ميزان القوى داخل الجامعة، والشك في أنه سيؤدي إلى نتائج غير مواتية من وجهة نظر أحد طرفي نزاع عربي ما كان هو السبب الرئيسي في هذا السلوك، كما أن ازدياد شدة الصراع في بعض الأحيان كان يفرض على طرف صراع ما أو كلا الطرفين اللجوء إلى جميع المنظمات الدولية المتاحة وبالذات عندما يسود عدم الرضا عن ميزان القوى السائد داخل الجامعة والشك في النتائج المحتملة التي يمكن أن يُنتهى إليها في التسوية غير أن الميزان قد اعتدل بمعيار الإنجاز، فبينما لجأت الدول العربية إلى جامعتها أقل مما لجأت إلى غيرها من المنظمات الإقليمية والدولية لم تمارس هذه المنظمات دوراً في هذا الصدد في حين نجحت الجامعة في تسوية عدد من النزاعات وفي دراسة أعدها د. محمد السيد سليم عن دور الجامعة العربية في إدارة المنازعات بين الدول الأعضاء، توصل في هذه الدراسة إلى أنه خلافاً لمقولات أنصار المنظمة العالمية، فإن مقارنة سجل جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية، يوضح أنها كانت أكثر كفاءة من الأمم المتحدة في التعامل مع تلك المنازعات، فليس لدينا مثل واحد لنزاع عربي خالص تمت تسويته تماماً في إطار الأمم المتحدة، بينما لدينا

العديد من الأمثلة التي تم حلها تمامًا في إطار جامعة الدول العربية، ودون تدخل من الأمم المتحدة والواقع أن هذا النمط يعكس قدرة الجامعة على توفير نوع من الاتفاق بين الدول الأعضاء حول القضايا الأساسية، وحساسيتها إزاء التدخل الأجنبي في قضاياها.

وتتأكد هذه النتيجة، بالإشارة إلى ما أورده د.بطرس غالي في دراسته عن الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية من أن الجامعة العربية أسهمت بأجهزتها المختلفة في تسوية بعض المنازعات العربية في مهدها قبل أن تنفجر، وتُعلن على الملأ، ويصعب حلها هذا المجهود التوفيقي لا أثر له في ملفات الجامعة، ما دامت التسوية قد تمت عن طريق الجهود الشخصية للأمين العام، أو لغيره من كبار موظفي الجامعة ويُعد نجاح الجامعة في تسوية النزاع العراقي-الكويتي١٩٦١ مثالاً لافتاً في سجل إنجاز الجامعة في هذا الخصوص، ففي ١٩يونيو١٩٦١ أعلنت الكويت استقلالها، ولم يمض أسبوع على هذا الإعلان حتى أعلنت حكومة العراق أن الكويت جزء أصيل من الدولة العراقية، وأنها في سبيلها إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضم هذا الجزء إلى أصله، وأصدرت بالفعل قراراً بتعيين أمير الكويت حاكماً لمقاطعة الكويت وفي أعقاب تلك التطورات طلبت حكومة الكويت حماية القوات البريطانية، واستجابت بريطانيا للطلب الكويتي وأنزلت قواتها في الكويت في أول يوليو١٩٦١، كما طلبت حكومة الكويت عقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث التهديد

العراقي لاستقلال الكويت،إلا أن المجلس الذي انعقد فيما بين ٢-٧ يوليو ١٩٦١ أخفق في التوصل إلى قرار بسبب تأييد الاتحاد السوفيتي للجانب العراقي،وفي أول يوليو١٩٦١ أيضاً طلبت الحكومة السعودية عقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية لبحث انضمام الكويت إلى الجامعة ومناقشة التهديد العراقي لاستقلالها، وقد انعقد المجلس بالفعل في ٥ يوليو لكنه لم يتوصل في حينه إلى قرار وقِيل إن مجموعة من الدول العربية وعلى رأسها لبنان والأردن والسودان وتونس كانت تخشى من أن اتخاذ قرار حاسم بقبول عضوية الكويت في جامعة الدول العربية قد يترتب عليه انسحاب العراق منها مما يهدد توازن القوى داخل الجامعة، غير أن المجلس عاود اجتماعه في ٢٠ يوليو وتمكن هذه المرة من إصدار قرار نص على التزام حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ممكن، والتزام حكومة العراق بعدم استخدام القوة في ضم الكويت، وتأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع الجامعة العربية طبقًا لميثاق الجامعة، والترحيب بها عضواً في الجامعة ومساعدتها على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة، والتزام الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها، وعُهد إلى الأمين العام للجامعة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار، وقد وافق المجلس على هذا القرار بالإجماع عدا العراق الذي انسحب من جلسة الاقتراع وأعلن مقاطعة كل

اجتماعات للمجلس تشترك فيها دولة الكويت وقد قام الأمين العام للجامعة بتنفيذ الفقرة الأخيرة من القرار بأن أشرف على إنشاء قوة طوارئ عربية على غرار ما تفعله الأمم المتحدة مكونة من قوات سعودية ومصرية وأردنية وسودانية وتونسية بقيادة سعودية، وأمكن تجنب انفجار الأزمة، وهكذا أثبتت الجامعة قدرتها على تسوية منازعات عربية-عربية خطيرة حين توفرت الظروف الملائمة لذلك أما التعامل مع القوى الدولية فثمة جهود لم تكتمل قامت بها جامعة الدول العربية لتأسيس نموذج لعلاقات عربية-أوروبية متوازنة، من خلال ما عُرف بالحوار العربي-الأوروبي، وجهود أخرى انتكست لاحقاً لتعزيز التعاون العربي-الأفريقي، ويمكننا القول بأن عدم وجود نهج مشترك تتبناه الدول العربية إزاء التعامل مع القوى الدولية والإقليمية هو المسئول عن إخفاقات الجامعة في هذا الخصوص، وعلى سبيل المثال فإنه لم يكن ممكناً اتباع موقف عربي موحد تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في قضايا محددة في ظل التباين الواضح لعلاقات الدول العربية المختلفة بها، كذلك فإن الاختلاف بين الدول العربية بشأن أهمية العلاقات مع أفريقيا قد يفسر جزءًا من تعثر مسيرة التعاون العربي-الأفريقي التي بدا وكأنها بلغت الذروة بالقمة العربية-الأفريقية في مارس١٩٧٧ والمؤسسات التي انبثقت عنها، بالإضافة إلى أن الخلاف العربي-العربي الحاد حول النهج الواجب اتباعه في إدارة الصراع مع إسرائيل في أعقاب الزيارة التي قام

بها أنور السادات إلى القدس في١٩٧٧ قد انعكس بالسلب على جهود التعاون العربي-الأفريقي إذ لم يكن الجانب الأفريقي بصفة عامة متفهماً لموقف الدول العربية التي اعترضت على المسلك المصري وقاومته بوسائل عدة تضمنت فرض عقوبات على مصر ويمكننا القول في مجال الاستشهاد على وجود إنجازات للجامعة العربية في مجال التعامل مع القوى الدولية أن نشير إلى موقف الجامعة من مسألة اعتراف الدول الأجنبية بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفاراتها إليها، فقد تبنت القمة العربية في عمّان١٩٨٠ قراراً مؤداه قطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها وهو الموقف الذي تم التأكيد عليه في قمم بغداد١٩٩٠ والقاهرة ٢٠٠٠ وعمّان٢٠٠١ ولا يستطيع المرء بطبيعة الحال أن يؤكد بشكل قاطع ما إذا كان إحجام الدول عن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفاراتها إليها مرده هذا الموقف العربي أم عوامل أخرى، إلا أنه لا يمكن من ناحية أخرى أن نتجاهل هذا الموقف العربي الواضح من مسألة الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل وتأثيراته المحتملة على مواقف الدول من هذه المسألة.

لا تبدو جامعة الدول العربية إذن خاوية الوفاض فيما يتعلق بسجل إنجازاتها وإن بدا السجل غير مكتظ بتراكمات مؤثرة عبر الزمن فيما يتعلق بأهداف العرب الكبرى لتحقيق الوحدة السياسية أو حماية الأمن

القومي أو إنجاز التكامل الاقتصادي ومع ذلك فإن الإنصاف يقتضي التذكير بأن الجامعة في حد ذاتها ليست مسئولة عن تواضع الإنجاز لأنها منظمة لا تملك إرادة ملزمة فوق إرادات أعضائها، ومن ثمّ فإن تواضع سجل إنجازاتها لا يمكن أن يُفسر إلا فى ضوء تواضع التزام أولئك الأعضاء بالعمل العربي المشترك وغاياته.

وقد يكون من المناسب التركيز هنا على عدد من المجالات التي قدر للجامعة أن تضطلع بدور إيجابي فيها، بصرف النظر عن النتيجة النهائية المحققة ويأتي على رأس هذه المجالات في تقديرنا ما يلي:

١- تأييد قضايا الاستقلال الوطني للشعوب العربية: لا يوجد خلاف لدى جمهرة الباحثين العرب حول حقيقة أن جامعة الدول العربية قد اضطلعت بدور كبير ومهم في مجال تقديم كل عون ممكن لمساعدة البلاد العربية في صراعها ضد الاستعمار، وذلك على امتداد الوطن العربي .

٢- قضية فلسطين: لسنا بحاجة إلى التأكيد، على حقيقة أنه منذ قيام الجامعة عام ١٩٤٥ وحتى يومنا هذا لاتزال القضية الفلسطينية تمثل الشغل الشاغل لهذه المنظمة العربية القومية على اختلاف أجهزتها ومؤسساتها فعلى إثر قيام دولة إسرائيل في ١٥ مايو١٩٤٨ بادرت جامعة الدول العربية إلى التدخل لمواجهة هذا الوضع الجديد.

3- تعزيز السلم والأمن العربيين والتسوية السلمية للمنازعات التي تثور في نطاق العلاقات العربية -العربية فلا شك في أن جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة سياسية بالدرجة الأولى تهدف إلى المحافظة على صيانة أمن واستقلال الدول الأعضاء وحل ما قد ينشب بينها من منازعات بالطرق السلمية والواقع أنه في حدود الإمكانات المتاحة والصلاحيات الممنوحة نجحت الجامعة في ذلك إلى حد ما ويكفي أن نشير في هذا الشأن وعلى سبيل المثال إلى حالة النزاع العراقي الكويتي عام١٩٦١ حيث نجح العمل العربي الجماعي في إطار الجامعة في احتوائه وضمان انسحاب القوات البريطانية من الكويت.

ولعل من أبرز المظاهر ذات الدلالة التي يمكن الإشارة إليها هنا ما يلي: بروز دور دبلوماسية القمة العربية، فطبقاً لما تكشف عنه الخبرة التاريخية وخاصة منذ بداية الستينيات، يمكن القول بأن جامعة الدول العربية قد نجحت -في حدود معينة- في تطوير نظام اجتماعات القمة العربية ليصير بمثابة أحد العوامل المهمة التي يعول عليها في التصدي للمنازعات والخلافات العربية، إن لم يكن بواسطة الجامعة ذاتها فعلى الأقل تحت مظلتها.

ب- بروز دور اللجنة السياسية وخاصة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات، فالثابت أن دور هذه اللجنة لا ينبغي إغفاله حيث إنها

اضطلعت بمهام كثيرة في مجال التسوية السلمية للمنازعات في إطار العلاقات العربية/ العربية.

ج ـ تعاظم الدور السياسي للأمين العام، فقد اضطلعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بدور مهم في مجال التسوية السلمية للمنازعات، إما بمبادرة من الأمين العام نفسه أو بتكليف صريح من مجلس الجامعة.

رابعا ـ تقويم أداء جامعة الدول العربية في ضوء الإنجازات المحققة فإذا نظرنا إلى جامعة الدول العربية بوصفها منظمة دولية تجمع بين دول، وإذا أخذنا فى الاعتبار الطابع التقليدي الذي تميز به الميثاق المنشئ لهذه المنظمة، لأمكننا القول بأن ثمة إيجابيات عديدة قد تحققت، لكن في المقابل كانت هناك أيضاً بعض السلبيات التي لا ينبغي لنا أن نقلل من شأنها.

1ـ ففيما يتعلق بالجوانب الإيجابية في أداء جامعة الدول العربية فيمكن الإشارة إلى الأمور الآتية:

أ ـ ليس ثمة خلاف لدى غالبية الباحثين حول أن الجامعة قد نجحت في أن تجعل من نفسها إطاراً عاماً للتشاور ولتبادل وجهات النظر فيما بين الدول العربية ومنذ إنشائها في عام ١٩٤٥ ظلت النظرة إلى هذه الجامعة على أنها بيت العرب الكبير.

ب ـ كذلك نجحت الجامعة عبر مسيرة حياتها ، أن تبرم العديد من الاتفاقات التي استهدفت من خلالها وضع قواعد عامة تنطبق على الدول العربية كافة.

ج ـ وهناك أيضا جانب إيجابي تمثل في إنشاء مجموعة من الوكالات (المنظمات) المتخصصة وافق مجلس الجامعة عليها أو دعا الدول الأعضاء إلى الانضمام إليها ومن أهم هذه الوكالات: اتحاد البريد العربي، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، والمنظمة العربية للعلوم الإدارية.

2ـ أما فيما يتعلق ببعض أوجه القصور التي شابت أداء جامعة الدول العربية طيلة الفترة الماضية فيمكن أن نشير من بينها إلى ما يلي:

أ ـ هناك حقيقة أن الجامعة لم تفلح في دعم العمل العربي الجماعي، كما لم تتمكن من حشد الجهود العربية المشتركة من أجل التصدي لقمع العدوان الذي تعرضت له بعض الدول الأعضاء كالعدوان العراقي على دولة الكويت عام ١٩٩٠ ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص أن الجامعة قد أخفقت على الرغم من وجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك المبرمة عام ١٩٥٠ والتي كان من الممكن الارتكان إليها للتغلب على

بعض أوجه القصور التي تشوب الميثاق فيما يتعلق بهذا الجانب من جوانب العمل العربي المشترك.

ب ـ ومما يؤخذ على جامعة الدول العربية أنها وإن كانت قد تبنت القضية الفلسطينية منذ بدايتها الأولى واعتبرتها القضية العربية المركزية، إلا أن الجهود التي بذلت من أجل توحيد الصف العربي دفاعاً عن هذه القضية لم تصل إلى حد الحيلولة دون قيام دولة إسرائيل، أو حتى الحيلولة دون تمكينها من المضي في تحقيق أطماعها وتوسعاتها على حساب الحقوق العربية الأصيلة والمشروعة.

ج ـ وهى لم تصل إلى حد إيجاد أو بلورة سياسات مشتركة فيما بين الدول الأعضاء سواء في إطار المؤسسات والمنظمات العربية ذاتها أو في إطار المنظمات الدولية غير العربية كمنظمة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، كمبدأ عام.

د ـ كما لم تنجح جامعة الدول العربية منذ إنشائها في بناء صلات مادية أو خلق بنية تحتية تربط بين الدول الأعضاء ويكفي أن ندلل على ذلك بأن نشير، مثلا إلى أن الدول العربية وعلى الرغم من كل الروابط التي تجمع بينها ولا نكاد نجدها في أي تجمع دولي آخر لا يوجد خط سكة حديد واحد أو طرق برية مناسبة تربطها معاً وواقع الأمر أن إخفاق جامعة الدول العربية في تحقيق بعض الغايات المتوخاة منها لا يعزى

بالدرجة الأولى إليها وحدها بقدر ما يعزى إلى اعتبارات وأسباب خارجية تتمثل في:

1- يمكن القول بأنه وإن كان صحيحاً أن الجامعة قد قصرت عن تحقيق حلم الوحدة العربية الشاملة واكتفت بأن تكون مجرد تنظيم إقليمي يكفل تنسيقاً محدوداً بين دول حريصة على سيادتها القطرية، إلا أن السبب الحقيقي وراء ذلك إنما يكمن في غياب الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء فهذه الدول هي التي تعزف عن دفع مسيرة العمل العربي المشترك، وهي التي تبالغ في تمسكها بالمفهوم التقليدي للسيادة الوطنية وهو المفهوم الذي لم يعد يصادف قبولاً خاصة في ضوء التطورات الراهنة في النظام الدولي كثورة المعلومات وثورة الاتصالات فضلاً عن تنامي ظاهرة نجحت الجامعة في أن تجعل من نفسها إطاراً عاماً للتشاور ولتبادل وجهات النظر فيما بين الدول العربية ومنذ إنشائها في عام ١٩٤٥ ظل ينظر إلى هذه الجامعة على أنها بيت العرب الكبير.

2- وهناك أيضاً سبب متمثل في الطابع التقليدي للميثاق فعلى الرغم من أن إنشاء جامعة الدول العربية قد جاء تتويجاً لحركة المد القومي العربي منذ بدايات القرن العشرين وبالذات خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، إلا أن مشروع الوحدة العربية كما صيغ رسمياً في الميثاق الحالي للجامعة جاء واهناً إلى حد بعيد يكفي أن نشير في هذا الشأن وعلى سبيل

المثال إلى أن مجلس الجامعة ليس بوسعه من الناحية القانونية أن يصدر أي قرار مهم إلا بإجماع الدول الأعضاء ومؤدى ذلك أن كل دولة عربية عضو في الجامعة تعتبر متمتعة بما يشبه حق الفيتو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة على أن المشاهد في ضوء الخبرة التاريخية للجامعة أن العيب الذي يشوب أداءها ويقلل من فعاليتها لا يرجع إلى قاعدة الإجماع هذه، إنما يرجع إلى غياب الإرادة السياسية للدول الأعضاء وليس أدل على ذلك من أن العديد من القرارات التي أصدرتها الجامعة وبإجماع الدول الأعضاء لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي.

٣- كما أن هناك سبب متمثل في عدم وجود نظام فعال للجزاءات في نطاقها، مما يجعلها عاجزة عن فرض هيبتها والاحترام الواجب لها في مواجهة أية دولة عضو تمعن في انتهاك أحكام الميثاق.

وعليه، فإن أحد المداخل المهمة لتعزيز دور جامعة الدول العربية في مجال تعزيز العمل المشترك، إنما يتمثل في تطوير نظام الجزاءات بما يسمح بتخويلها سلطة تقديرية واسعة تتيح فرض إرادتها عند اللزوم، وذلك أسوة بما عليه ولم تتمكن الجامعة من حشد الجهود العربية المشتركة من أجل التصدي لقمع العدوان الذي تعرضت له بعض الدول الأعضاء على الرغم من وجود اتفاقية الدفاع العربي المشترك المبرمة عام ١٩٥٠ التي تكفي للتغلب على بعض أوجه القصور في الميثاق.

4- ينبغي الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية لا تعيش في معزل عن التطورات العالمية والإقليمية المحيطة فلا شك أن هذه التطورات كثيراً ما تؤثر على أداء المنظمات الدولية عموماً ومن بينها جامعة الدول العربية.

ماذا قدمت الجامعة للوطن العربى ؟

منذ عام ١٩٤٥ حيث تم انشاء جامعة الدول العربية ، وهى تسعى لتحقيق الاهداف التى انشئت من أجلها ومن ابرزها العمل على التنسيق بين الدول الأعضاء فى الشؤون الاقتصادية والتجارية والثقافية، إلى جانب معالجة القضايا المشتركة والمؤثرة على الشأن العربى وتكوين جبهة للدفاع المشترك،والمدهش ان يتواكب تكوينها مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة، أى أنه كان لها نفس الفرصة فى أن تصبح كياناً مؤثراً داخلياً وخارجياً، فقط اذا انصب اهتمامها على القضايا المعاصرة وإن عملت على تكوين رؤية تنموية للمستقبل، لكنها للأسف ظلت حبيسة قضايا بعينها وسقطت فريسة للصراعات الداخلية التى قلصت من تأثيرها، كما أنها تحولت إلى مرآة تعكس قرارات ومصالح آخرين لذلك أصبحت الجامعة تمثل عبئاً بدلاً من كونها إحدى الآليات التى تدفع الدول العربية نحو مستقبل أفضل لكن هذا لا ينفى ان للجامعة العربية بلا شك أدوار ناجحة مثل تأييد قضايا الاستقلال الوطنى للشعوب العربية لكن كان عليها تطوير دورها فى العقود القليلة الماضيه حتى لا تتحول مع الوقت

إلى كيان لا قيمة له يتغيب أغلب ملوك ورؤساء الدول الأعضاء فيه عن حضور اجتماعاته.

والجامعة تبدو بعيدة تماماً عن دورها فى البحث عن أسباب تأخر المجتمعات العربية ومحاولة تحفيز الدول الأعضاء على مجابهة المستقبل بشكل مختلف وبفكر أكثر تطوراً على سبيل المثال ماهو موقف الجامعة العربية من قضايا مثل التضخم السكاني،دور المرأة فى المجتمعات العربية، وزواج الأطفال إمكانية توحيد الجهود لوضع برامج محو الأمية ورفع مستوى التعليم وتخصيص ميزانية مشتركة للبحث العلمى بما فى ذلك منح دراسية للمتفوقين .

ربما كان من الأنسب البحث فى سبل للتعاون الإقتصادى ودخول الأسواق العالمية بخطة موحدة حتى فى غياب السوق العربية المشتركة أو حتى طرح أفكار لمجابهة فكرة المجتمعات الإستهلاكية والترويج لفكرة إلمجتمعات المنتجة والعمل على خلق معايير موحدة للجودة وتوحيد الأسعار لعدم خلق مجال للمنافسة .

فى السنوات الأخيرة تتعاظم حدة التساؤلات حول فاعلية الدور الذى لعبته الجامعة فى مجابهة مشكلة الهجرة غير الشرعية والحد من جاذبية مراكب الموت التى يجد فيها الشباب العربى أملاً أفضل من الواقع الذى يعيشونه فى بلادهم؟ والاخطر ماذا قدمت جامعة الدول العربية للأقليات

الدينية والعرقية الموجودة فى دول العالم العربي؟ فبينما تحتفل الدول الغربية بالتعدد، وتعتبره ثروة قومية تضيف إلى رصيدها من الخبرات والثقافات وترى فيه بوابة للإنفتاح على أسواق مختلفة فى العالم، تعيش الأقليات فى العالم العربى فى معاناة دائمة وبعد أن كانت معركتها تتلخص فى المعاناة اليوميه للحصول على أبسط حقوق المواطنة، زادت المعاناه بعد الربيع العربى لتشمل الخطف وإنتهاك العرض والتشريد والقتل فإن كان العالم الغربى يقف مكتوف الأيدى لأن ما يحدث فى بلادنا هو جزء من مؤامرة كما نعتقد، فلماذا نقف نحن أيضاً مكتوفى الأيدى وكأننا نريد أن نكون جزءاً من تلك المؤامرة، ولماذا لم تحرك الجامعة العربية ساكناً لتبنى قضايا هؤلاء كجزء من دورها فى معالجة القضايا الملحة فى المنطقة كما فعلت بشأن القضية الفلسطينيه؟.

لقد حان الوقت لتعيد جامعة الدول العربية النظر فى دورها وإلى أين تريد إن تقود الوطن العربى فى المستقبل حتى لا تتحول إلى كيان أجوف وإلى حطام فكرة لم تكتمل.